مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

رؤية واستشراف

في نادي أبها الأدبي

أشكر لنادي أبها الأدبي مبادرته إلى طرح هذا الموضوع المهم، وأخص بالشكر رئيسه الدكتور أحمد آل مريع وزملاءه العاملين معه، وأشكر أيضًا لأخي الدكتور خالد أبو حكمة تفضله بذلك التقديم اللطيف، وأسعد أيما سعادة بمشاركة الأخ الأستاذ الدكتور عبدالرزاق الصاعدي وهو اللغوي المتقن المتفنن، الذي قُرن به ظالع، والظالع لا يُدرك شأو الضليع، وأرجو أن أقدّم ما يستحق العناية والاهتمام، وما يثير النقاش، ويثري الموضوع.

ثم أقول: كفاني الأستاذ الدكتور عبدالرزاق مسألة أهمية إنشاء مجمع للغة في بلادنا، وعرض لأهمية اللغة، ومنزلتها بين اللغات، ولهذا سوف تكون ورقتي عما نطمح إليه وما نصبو إلى تحققه.

قبل بضع سنوات طالعت مجلة علمية محكمة تُعنى باللغة العربية وآدابها، وهذا خبر ليس جديدًا، غير أن الجديد فيه هو أن في باطن غلاف تلك المجلة جملة أثارت اهتمامي، وهي (صدرت هذه المجلة عن مجمع اللغة العربية في إسرائيل)! لقد فاجأتني هذه الجملة، وأثارت شجوني، وحرّكت نوازع الأمل في أن يُنشأ في بلادنا مجمع لغوي يضارع المجامع الأخرى، ويكون سندًا لها وعونًا على تحقيق أهدافها وطموحاتها. وقلت: ما أحرى بلاد العروبة ومنبع الضاد ألا تكون أقلّ من غيرها اهتمامًا بالعربية ونفاحًا عنها، وحمية لها.

ثم جاء صدور الأمر السامي بإنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية محققا ما سعى إليه محبو العربية والمحامون عنها والراغبون في استعادة مكانتها ومنزلتها. فاطمأنت نفوس، وثلِجت صدور، وقرّت عيون. وبدأ السؤال عن ماهية هذا المجمع وما يُنتظَر منه، وما يُطلب لتحقيق أغراضه.

وأقول هنا ما قلته في مقالة نشرت في جريدة الرياض يوم ١٤٢٠/٢/٢٣ عنوانها (مع المجمع وضده)، إذ قلت: إن كانت حيثيات... (من المقالة)

إن ما قاله الدكتور عبدالرزاق عما يُنتظَر من المجمع مهم جدًّا، وبالنظر إلى أننا لم ننسق ورقتينا حتى لا تتكرر الفكر، سوف أعيد بعض ما قال، وأضيف إليه ما أراه ذا جدوى.

إنه حتى يتحقق لهذا المجمع أثر كبير، ينبغي أن يُسعى فيه لتحقيق غايات عامة بعيدة، فأما الغايات العامة فأن تستعاد الهوية العربية ويُحافظ على مظاهرها، وأن يُحيا الوعي اللغوي في نفوس الناس عامتهم قبل خاصتهم.

وأما بُعد الغايات فأن يُخطط لبرامج طويلة الأمد، لا خطة خمسية ولا عشرية، بل خطة خمسينية، يُنتظَر أن تفضي في النهاية إلى حيوية التعامل مع العربية، وشيوع الاهتمام بها، والاعتزاز بالانتماء إليها، وخبوّ الاهتمام بغيرها.

وينبغي للمجمع أن يبدأ من حيث انتهت المجامع وبعضها بلغ مئة سنة أو تزيد، وفي الوقت نفسه ألا يعمل بعيدًا عنها، ويتجنب الأخطاء التي وقعت فيها بعض المجامع والهيئات المعنية باللغة.

فأما ما بلغته المجامع السابقة وأنتجته فما يتصل بالتعريب والترجمة ونشر التراث، وطباعة الدراسات العلمية المختصة، ونحو ذلك، وكل هذا يمكن الإفادة منه في تهيئة مناخ مناسب للانطلاق، ولكني لا أرى للمجمع أن يشغل نفسه وأعضاءه بإصدار مجلات محكمة أو نشر كتب ومعاجم، إلا فيما يُرى ضرورته وأهميته للواقع المعاصر. وما يكون فيه مواكبة للجديد، ومتابعة للمنجَز السابق وإضافة إليه.

وأما النقص الذي وقعت فيه مجامع اللغة أو جُلّها، وعلى المجمع الجديد ألا يقع فيه، فهو أنها غالبًا عملت للمختصين، وخاطبتهم، واعتنت بما يطلبون، وبما يُعنون به، وانفصلت عن الوعي الجمعي، فكان نتاجها بعيدًا عنهم، غيرَ مؤثر فيهم. فيجب ألا يكون جهد المجمع معزولًا عن المجتمع، لأن الانصرافَ إلى الخطاب النُّخبيّ وصرفَ الجهد في مجلات علمية ومؤتمرات متخصصة فقط هو مَظِنّة إخفاق. وهنا أشيد بتجربة الأستاذ الدكتور عبدالرزاق الصاعدي في مجمع اللغة الافتراضي، فقد خالط الناس افتراضيًّا وأخذ منهم وسمع، وأعطاهم ثقة بلغتهم، ووصل إلى نتائج مشهودة، تؤهله في الحقيقة لجائزة في خدمة اللغة.

وعليه فإن المنتظَر من المجمع الجديد أن يجعل خطابه موجّهًا إلى عامة الناس، بأن يضع برامج تحيي فيهم حبّ العربية، والحميةَ لها والدفاعَ عنها، ولن يتحقق ذلك إلا بعقد شراكة مع الجهات العامة والخاصة المعنية بالعربية، وحمايتها، وأهمها الوزارات الخِدمية كالتجارة والشؤون البلدية والقروية وأمانات المناطق والسياحة والآثار والموارد البشرية والإعلام والثقافة، والشراكة المعنيّة تقتضي وضع خطط لإعمال الأنظمة المتصلة بالعربية، ومتابعتها، واستصدار القوانين الملزمة والعقوبات النافذة.

ثمّ ثلاث واجهات للغة: التعليم والإعلام والتجارة

وما سواها ذو صلة باللغة، ولكن هذه المذكورة أكثر تأثيرًا وأعمق أثرًا.

ففي التعليم أرى أن يكون للمجمع صلة بوضع المناهج وتقوية الاعتناء بها، وأن يستصدر من المقام السامي ما يمكّنه من تنفيذ طموحاته، والجميع يلحظ خبوّ العناية بالعربية في المدارس، وطغيانَ الاهتمام بغيرها، وشيوعَ الولع بما يسمى المدارس العالمية التي همّشتْ العربية، وجعلتها في ساقة المقررات.

ومن أهم ما يُنتظَر من المجمع أن يعيد للعربية مكانتها في التعليم ولا سيما التعليم الجامعي الذي تكاد العربية تهمل فيه، إن التعليم بغير العربية مظهر نقص وخمول فكري وشعار تخلف؛ لأنه يعني الارتهان للأجنبي في التفكير والتعبير، ولا تعني المطالبة بإحلال العربية محل غيرها أن ندير ظهورنا لكل ما ينجزه الآخرون، فإننا معنيون به وينبغي أن نتابعه ونترجمه وننقله إلى لغتنا، وهذا يعني أن يكون من جهود المجمع أن يؤسس لبرامجِ ترجمة مكثفة مستمرة، تعين على توطين التفكير، وتعيد الثقة إلى نفوس الأجيال بلغتهم وصلاحيتِها للعصر وعلومه.

هذا في التعليم، أما الإعلام ففيه يظهر الخطابُ الملحون والصياغاتُ الهزيلة، وطغيانُ العاميات، وضعفُ الإعلاميين، ومن ثمّ يكون للمجمع أثر لو عقد شراكة مع الإعلام بعقد الدورات التدريبية للعاملين في الإعلام، ولو اقتدر على اشتراط شهادة اجتياز لكل من يلتحق بالإعلام المرئي والمسموع والمقروء فذلك غاية مهمة وسبيل لتحقيق الغاية الكبرى؛ لأن أثر الإعلام لا يُنكَر، وأذكر في هذا المقام أن اتحاد وزراء الرياضة العرب أصدر قبل نحو ثلاثين سنة قرارًا بإلزام المعلقين الرياضيين استعمالَ الفصحى في التعليق، فعُمِل به، ثم نُسي مع الزمن؛ لأنه

ارتبط بأشخاص متحمّسين له، فلما ذهبوا ذهب معهم، وها هنا يظهر أثر البدء من الجذور، أعني أن يُبدأ بتعزيز الانتماء في النفوس، وغرسِ الحمية للهوية في قلوب الأجيال، بحيث يكون الهم اللغوي أساسًا عند الجميع، وتصبحُ الحمية للغة راسخةً في الوعي الجمعي، لا مرتبطة بأشخاص بأعيانهم. الجناية على العربية في وسائل الإعلام (لاحظوا مثلًا كيف تهمل العربية يوضع رمز المملكة بالحرف اللاتيني، في بعض القنوات الفضائية ومنها قنوات سعودية حكومية! (ksa

وأما التجارة والشؤون البلدية فإن قوانينها المكتوبة تعطي اللغة أهمية وتوليها عناية، ولكن المشكلة فيها أنها تبقى حبرًا على ورق، ما لم تجد موظّفًا متحمّسًا ذا شعور بالمسؤولية اللغوية، ولهذا نرى أن بعض الجهات التي تُرزق مسؤولا واعيًا تُعمِل القانون، وتعمل به، وتمنع الاستعجام الطاغي، وأما الجهات التي تفتقر إلى ذي الشعور والحمية فإن العُجمة تعبث بها أيما عبث.

ومن المظاهر المتصلة بالنشاط التجاري والبلدي ما نراه من تسميات المحال والمؤسسات والشركات، واستعمال غير العربية في الخطابات والاجتماعات، وقد وصلنا إلى مرحلة مضحكة في هذه الفتنة الهوجاء، فحتى أصحاب عربات الطعام يسمون بأسماء أجنبية، ويهمل بعضهم الحرف العربي إهمالا كاملًا، ووصل الأمر إلى أن نجد امرأة تنتج بعض الأغذية الشعبية تكتب على منتجاتها (أم فلان فود)، والشيء بالشيء يُذكر فلنلحظ أن الولع بالأجنبي في تسميات الأسواق والمحال جعل كثيرًا من أبناء العرب يستسيغ التركيب الإضافي المخالف لقانون العربية، وأعني به تقديم المضاف إليه على المضاف في مثل (فلان بلازا، وكذا مول، وعلان سويتس) وهلم شرًّا.

وأما وزارة السياحة والآثار فينبغي أن يكون للمجمع تعاون معها في إظهار الوجه العربي، ومن المؤسف أن مطاراتنا صارت تواجه المسافر بغير العربية، فأسماء أكثر المحالّ مكتوبة بالإنجليزية، وحتى اعلاناتها ولوحات الدعاية مكتوبة بها، والحق أن كل بلاد تعتز بهويتها وتطمح إلى إعزاز مكانتها لا تضحي بأعظم مظاهر الهوية، ولا سيما في أول أرض يطؤها الزائر! وهذا مظهر من المظاهر التي أشير إليها مما هو ذو صلة بعمل وزارة السياحة.

وفي السياق نفسه، وحتى نخلُص إلى إعزاز العربية، أرى للمجمع أن يسعى إلى التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والجهات التوظيفية الأخرى لزيادة وظائف التدقيق والمتابعة اللغوية في المؤسسات الحكومية والخاصة، لتُستعاد بذلك أهمية الحفاظ على اللغة في الوعي الجمعي، ولتشجيع المختصين في العربية من الجيل الجديد.

وينبغي أن يكون من أهداف المجمع كذلك السعيُ لاستصدار قرار يلزم غير العربي الراغب في العمل في المملكة، بتجاوز دورات لغوية تحقّق له القدر الأدنى من التواصل بلغة البلاد (بعض البلدان تعمل بهذا كهولندا التي أصدرت في التسعينيات قرارًا بمنح الإقامة لمن يتكلمون الهولندية فحسب، وأن على المقيم غير الهولندي أن يتعلمها، وإلا أخرج من البلاد). وكنت قدمت منذ نحو عشر سنوات مشروعًا طموحًا إلى جمعية اللغة العربية اقترحت فيه التنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة العمل لجعل معرفة العربية شرطًا للحصول على التأشيرة، وهذا لو تحقق يكفل القضاء على اللغوة الهجين التي يُتحدَّث بها للأسف مع العمال الأجانب. وفي تجربتنا مع طلاب المنح في الجامعات شاهد كبير على أثر ذلك في التخاطب.

ومسألةُ احترام الهوية منزع عالمي لا يعني التقوقع ولا احتقار الآخرين، ولكنه إثبات للذات والوجود، وحفاظٌ على التاريخ والحاضر، وامان للمستقبل، ولنا في الدول الكبرى قدوة، ففي فرنسا مثلا أصدر رئيسها... الباقي من المقالة

وأختم بأمر مهم غايةَ الأهمية، وهو أن المجمع لن يحقق غاياته إلا بأمر مهم جدًّا، وهو الرعاية السياسية العليا، وهو ما أشار إليه الدكتور عبدالرزاق بتعبير (السيادة اللغوية)، فعليه السعي لأن يكون جهة تشريعية وتنفيذية في الوقت نفسه، فيكون له إحداث العقوبات، وسنّ القوانين الخادمة للغة والحامية لها.

تلك طموحات وفي الطموح أمل، واستشراف لمستقبل زاهر، وفي توقع الخير خير، وإسهام ببعض الآراء، والدال على الخير كفاعله، فإن كان فيما قلت صواب فأنتم شركائي فيه، إذ أذنتم لي بالقول، واستمعتم فأحسنتم الاستماع، وإن كان فيها خلل وزلل، فهو منسوب لي دون غيري،

وفق الله القائمين على المجمع، وسدد آراءهم وحقق مرادهم، ومن الله نستمد التوفيق والعون.
والسلام عليكم.

إن مظاهر الجناية على العربية والإساءة إليها في المجتمعات العربية كثيرة، ومنها:

ومن المظاهر التي أطمح إلى أن يعالجها المجمع، ويسهم فيها بالرأي والتخطيط والعمل الجاد:

- إهمال العربية في الشركات والمؤسسات. (ومن أهونها اتخاذ رمز الشركة أو المؤسسة بالحرف اللاتيني، وجعل الإنجليزية هي لغة التخاطب)
- التسميات غير العربية للمؤسسات والمحال التجارية.
- استعمال العامية والعربيزية في الإعلان والدعاية.